Journal of Studies in History and Archeology Vol.101, No 3 (June2026)
ISSN: (2075-3047)

السّياسة الاقتصاديَّة الألمانيَّة في النَّرويج ١٩٤٠–١٩٤٥

German Economic Policy in Norway, 1940–1945

ضياء محمود موسى

PhD Candidate: Dheyaa Mahmood Mosa

جامعة بغداد/ كلية الآداب/ قسم التاريخ

University of Baghdad / College of Arts / Department of History

الهاتف: ٠٧٧٠٠٨٩٤٢١٤

البريد الالكتروني:dheamm123@gmail.com

أ. م. د. سحر احمد ناجي

Assistant Professor Dr. Sahar Ahmed Naji

جامعة بغداد/ كلية الآداب/ قسم التاريخ

University of Baghdad / College of Arts / Department of History

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

المستخلص:

سعت ألمانيا منذ اللحظة الأولى لدخولها النرويج بالسيطرة على الموارد الاقتصادية النرويجية، ومنها خزينة الدولة واحتياطها من الذهب، ولكن كانت الحكومة النرويجية توقعت الأخطار التي تداهمها، فوضعت خطة محكمة من لإخفاء الاحتياطي من الذهب وتهريبه قبل دخول قوات الاحتلال الألمانية للعاصمة النرويجية أوسلو، وتهريبه فيما بعد إلى لندن والولايات المتحدة الأمريكية، وحاولت السلطات الألمانية استغلال الموارد الاقتصادية النرويجية ابشع استغلال، لتمويل قواتها العسكرية المتواجدة في النرويج، ورفد الاقتصاد الألماني بما يحتاجه، فضلا عن بناء شبكة الطرق وسكك الحديد، وبناء تحصينات لقواتها المسلحة، واستغلال مواردها المعدنية لدعم صناعتها الحربية من سفن وطائرات ومعدات عسكرية، وكان جل نفقاتها من البنوك النرويجية، مما اثر سلبا على المواطن النرويجي بارتفاع أسعار السلع والخدمات، وتكفلت النرويج طيلة مدة الاحتلال بنفقات الجيش الألماني، فضلا عن اليد

العاملة الوافدة سواء كانوا اسرى حرب، أو ألمان، وكانت لها اثأر سلبية على الاقتصاد النرويجي.

الكلمات الافتتاحية(الموارد الاقتصادية، الذهب، البنك النرويجي، المعادن، تربوفين)

Abstract:

From the outset of its occupation of Norway, Germany sought to control Norwegian economic resources, particularly the state treasury and gold reserves. Anticipating the threat, the Norwegian government implemented a well-organized plan to conceal and evacuate the gold before the German forces entered Oslo, later transferring it to London and the United States. During the occupation, German authorities extensively exploited Norway's economic resources to finance their military presence and support the German war economy. This included the development of infrastructure, the construction of military fortifications, and the exploitation of mineral resources for war industries. The occupation's financial burdens were largely imposed on Norwegian banks, leading to inflation and rising living costs. Norway also bore the costs of the German army and provided labor, including prisoners of war, resulting in lasting negative impacts on the Norwegian economy.

Keywords:

(Economic resources, Gold, Norwegian Bank, Minerals, Terboven)

أوّلًا: إنقاذ الذَّهب النَّرويجي.

توجهت القوات الألمانيَّة فور دخولها النَّرويج مباشرة إلى البنك المركزي النَّرويجي للسيطرة على خزينة الدولة من الذَّهب، ولم تعثر على السبائك الذهبية، إذ قامت الحكومة النَّرويجية بنقله إلى مكان آخر، في بداية عام ١٩٤٠، فعند قيام ولطبيعة الظروف الدولية، وكإجراء احترازي قامت الحكومة النَّرويجية في وقت سابق بتعبئة الذَّهب بصناديق مطلية باللون الأبيض، ومختومة بشريط حديدي، وتعبئة العملة المعدنية ببراميل، وكانت قيمة الذهب تقدر بـ (٤٢١) مليون كرونة، وترك قسم من الذهب في البنك بقيمة (١٢٠) مليون كرونة، كون القانون النَّرويجي لا يسمح بنقل جميع الخزينة، ونقل بوساطة السُّفن النَّرويجية بأمان إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وحاولت الحكومة النَّرويجية نقل العملة الورقية، إلّا أن وتيرة الحرب، وتسارعها منعت ذلك.(Pearson, Robert, 2015, p. 41)

ففي الساعات الأولى من صباح اليوم التّاسع من نيسان من عام ١٩٤٠، وعند تأخر الألمان دخول العاصمة النَّرويجية أوسلو، نبهت الحكومة النَّرويجية بضرورة إنقاذ السبائك الذهبية في البنك المركزي النَّرويجي، وخوفهم من سيطرة الألمان على الأموال لتمويل آلة الحرب الخاصة بهم (Derry &

(Gjelsvik, 1979, P. 58)، وتعاونت القوات المسلحة النَّرويجية، وموظفي البنك لإنقاذ الذهب المتبقي، وتم الاتصال بمدير بنك ليليهامر (Lillehammer)، والتي تبعد نحو (١٨٠) كم شمال أوسلو، وإعلامه بتهيئة المكان، واستعداده لاستلام الذهب، وحمل الذهب بـ(٢٦) شاحنة باتجاه ليليهامر، وغادرت أوّل شاحنة الساعة (٨:١٥) من صباح اليوم التّاسع من نيسان، وغادرت آخر شاحنة محملة بالذهب من البنك الساعة (١:٣٠) مساء اليوم نفسه، ووصلت آخر شاحنة إلى ليليهامر في الساعة (٨:٠٠) مساءً من ذلك اليوم، وحفت عملية النقل مخاطرة عبر طرق وعرة وثلجية، وكان وزن حمولة الأموال (٥٣) طنًا، ووزن الذهب وحده حوالي (٤٩) طن بما يعادل نصف مليار دولار، وكان عدد صناديق الذهب (٨١٨) صندوقًا كبيرًا، و(٦٨٥) صندوقًا صغيرًا، و(٣٩) برميلًا تطابقت أرقامها مع أرقام البنك، ومختومة بالشمع الأحمر(Pearson, Robert, 2015, p. 42).

بقى الذهب في ليليهامر لمدة (١٠) أيام، وعندما اقترب الألمان قررت الحكومة النَّرويجية المتواجدة هناك ضرورة نقل الذهب إلى مكان آمن، وبعيد عن قوات الاحتلال الألمانيّ، فنقل بوساطة شاحنات إلى محطة قطار ليليهامر، والتي تقع شرق النَّرويج إلى ميناء أندالسنيس (Andalsnes)، والذي يقع شمال غرب مدينة ليليهامر على بعد حوالي (٢٦٠) كم في التّاسع عشر من نيسان من عام ١٩٤٠، وأصبح الميناء هدف القوات الجوية الألمانيَّة، ونقلت الوجبة الأولى من الذهب إلى لندن في سفينة بريطانية والبالغ وزنها (١١) طن، أمّا صناديق الذهب والبالغ عددها (١٣٠٣) صندوق وبرميل نقلت بوساطة شاحنات إلى مدينة مولدي (Molde)، والتي تبعد نحو (٥٥ كم) (Udgaard, 1973, p. 23)عن أندالسنيس، ولجأ الملك والحكومة في الوقت نفسه إلى مولدي، مما أدى إلى تعرض المدينة لقصف الطيران الألمانيّ، وغادر الملك وحكومته إلى مدينة ترومسو شمال النَّرويج (The Washington Post, 1940, p. 3) ، إذ جاءت سفينة حربية بريطانية، وشُحن الذهب في ظروف قاسية جدًا، ونقلت الوجبة الثّانية من الذهب البالغ حجمها (٢٧) طن في الثلاثين من نيسان من العام نفسه إلى لندن (Pearson, Robert, 2015, p. 42).

كافح النَّرويجيون بالحفاظ على الذهب المتبقي في مدينة مولدي والبالغ (١٥) طن، وتم نقله في سفينة نرويجية قديمة، فكانت هدفًا سهلًا للغواصات الألمانيَّة، ونقل بعد ذلك بقوارب صيد شمالًا إلى ترومسو، ومنها إلى لندن، وكان النَّرويجيون على تواصل مع السلطات البريطانيَّة، ولم يتم تحميل الذهب إلّا بعد قطع مسافة (٥٠٠) ميل، واستغرقت عملية إنقاذ الذهب ونقله أربعة أشهر، منها شهرين ونصف تحت الاحتلال الألمانيّ، وقطع مسافة تقدر بـ (٦٠٠) ميل بعد وصول آخر وجبة من الذهب إلى لندن

بأمان، وبعدها نقل الذهب إلى الولايات المتحدة وكندا لحفظه، واستعملت الحكومة النَّرويجية تلك الأموال فيما بعد لتمويل المقاومة النَّرويجية الداخليَّة والخارجيَّة (Hauge & Hartmann, 1954, p. 13).

ثانيًا: السَّيطرة على الموارد الاقتصاديَّة.

كانت النَّرويج قبل الحرب جزءًا من اقتصاد دولي مفتوح أمام التجارة العالميَّة لكثير من بلدان العالم، ثم سحبت فجأة إلى منطقة اقتصادية تسيطر عليها ألمانيا تحت الاحتلال، والتي كانت لها كلمة الفصل. وضع الاحتلال الألماني حدًا للاقتصاد النَّرويجي واقتصرت تجارة النَّرويج على المناطق التي سيطر عليها الألمان، والدول الإسكندنافية، وقطعت تجارة النَّرويج مع الدول الغربية، واختفت بريطانيا التي كانت شريك تجاري رئيسي بالنسبة للنرويج، وأمّا ألمانيا التي كانت في المرتبة الثّانية قبل الحرب أصبحت المتحكم في كل مقدرات النّرويج السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، طيلة الحرب (Grimnes, Ole Kristian, 2022, P. 23) .

واجه اقتصاد النَّرويج ذلك البلد الصغير ضغطًا كبيرًا أكثر من أي دولة محتلة أخرى، إذ كان في النَّرويج أكثر من (٣٥٠,٠٠٠) ألف جندي ألماني، أي ما يقارب (١٠%) من سكان النَّرويج، ويحتاج ذلك العدد الكبير من الجنود إلى طعام وثكنات عسكرية تأويهم، ولاسيما في فصل الشّتاء، مما جُير الاقتصاد النَّرويجي بالكامل للوجود العسكري الألماني، والأنشطة العسكرية لتأمين مجهودها الحربي من مواد غذائية، أو معادن استراتيجية وخامات (Klemann, Hein; Kudryashov, Sergei, 2012, p. 210).

وعند دخول القوات الألمانية وجدت متاجر مليئة بالبضائع، والسلع، ونتيجة للطلب المتزايد على تلك البضائع أدى إلى تضائلها من السوق؛ لأنَّ أسعارها كانت أقل مقارنة عما موجود في ألمانيا في الأشهر الأولى من الحرب، وبدت النَّرويج وكأنَّها جنة للمتسوقين بالنسبة للجنود الألمان، إذ اشترى الجنود الألمان البقالة، والمواد التي تم تقنينها في ألمانيا، واستمر الجنود الألمان في الإنفاق بشراء كل ما يمكنهم الحصول عليه بشكل عشوائي، وأرساله إلى عوائلهم في ألمانيا، وتم إفراغ الأسواق النَّرويجية بالكامل، ومع استفادة المنتجون، وأصحاب الأعمال من ارتفاع الطلب، ولكن سبب ذلك استياء واسع النّطاق على معظم الطبقات الاجتماعية الأخرى (Bohn, Robert, 2000, P. 246) ، مما دفع السلطات المحتلة تقنين الخبز، والدهون، والسكر، والقهوة، والكاكاو، والبيض، واللحوم، ومنتجات الألبان، وأصبح من الصعب الحصول على الملابس، والأحذية، والمستلزمات الطبية، والوقود، ومواد البناء، كل تلك الظروف أجبرت النَّرويجيين على المقايضة، أو الشِّراء بأسعار مبالغ فيها إلى حدٍ كبير في السوق السوداء، وعلى الرغم من كل تلك الظروف لكن لم يعانِ النَّرويجيون من المجاعة، ولكن أصبحت وجباتهم الغذائية فقيرة،

وبالتالي أدى إلى سوء تغذية، وارتفاع الأمراض المعدية، ودفعت تلك الأوضاع إلى تفاقم التوترات بين النَّرويجيين والألمان (Hjeltnes, G., 1986, p. 100) .

عارضت سلطات الرايخ، والسلطات النَّرويجية الطريقة التي اتبعها الجيش الألماني في عملية الشراء، والانقضاض على الأسواق، والمنتجين النَّرويجيين دون أي شكل من أشكال التنظيم، ودفعهم الأموال التي تلقُوها من البنك النَّرويجي، وهذا ما سعت إلى تجنبه مفوضية الرايخ، والسلطات النَّرويجية حتى يتمكنا من التحكم في الإنتاج، والسوق، والأسعار، واتفقت مديرية التموين والتقنين النَّرويجية مع مفوضية الرايخ أنْ تحاسب المديرية المخالفين بين الحبس، والغرامة من النَّرويجيين الذين حاولوا كسب المال عن طريق بيع المنتجات مباشرة إلى الألمان، وكما رفضت احتكار السلع، والخدمات، وبيعها في السوق السوداء، والذي يؤثر سلبًا بارتفاع أسعارها، وبالتالي يتضرر السواد الأعظم من عامة الشعب النَّرويجي (Grimnes, Ole Kristian, 2022, P. 23)

سعت سلطات الاحتلال إلى الحصول على المعادن والخامات النَّرويجية المهمة لصناعة الأسلحة، وأصبحت النَّرويج واحدة من أهم الموردين الرئيسيين لألمانيا من البيريت، والكبريت(كبريتيد الحديد)، فضّـلًا عن خامات الحديد الكبيرة، وأوكسيد التيتانيوم، والنحاس، والزنك، والرصاص، وحافظت على صادرات كبريتيد(البيريت) على مستوى عالٍ، وبمعدل (٨٠-٩٠%) من صادرات ما قبل الحرب طيلة مدة الاحتلال، وكانت متفاوتة بين (٦١٦,٠٠٠) طن عام ١٩٤١، و(٤٧٢,٠٠٠) طن عام ١٩٤٤، وانخفضت صادرات خام الحديد بصورة كبيرة من بين الخامات الرئيسة من (١,٢) مليون طن في أواخر الثلاثينيات، إلى (٠,٢٤) مليون طن في عام ١٩٤٤، وكذلك انخفضت معظم صادرات المعادن ماعدا خام الفيروسيليكون، والذي يحتوي على نسب عالية من السيليكون، والحديد، وبعض العناصر مثل الألمنيوم، والكالسيوم الذي يستعمل في صناعة الأسلحة، وصناعة الحديد والصلب (Statistisk Sentralbyrå, 1949, p. 96) .

وضعت سلطة الاحتلال الألماني مصانع التعدين لإنتاج المعادن تحت تصرفها جميعها خدمة لصناعتها العسكرية، وشمل الأمر كذلك الصناعات الكيميائية النَّرويجية القادرة على إنتاج المتفجرات، وصناعة الأسلحة، وأحواض بناء السفن البحرية، ومحطات الطاقة، وبذلت ألمانيا قصارى جهدها لتأمن وسائل الدفع النَّرويجي، واستعمل الألمان طريقتين لتحقيق تلك الغاية: الأولى فرضت على النَّرويجيين دفع مبالغ تكاليف الحرب أي جزية حرب حقيقية بحجة الحفاظ على جيش الاحتلال الألمانيّ، والثّانية نظام التَّطهير المالي أي تحويل الاقتصاد النَّرويجي بالكامل لصالحهم عن طريق استغلال الموارد

الاقتصادية، والاستيلاء على الشّركات، والممتلكات اليهودية (Trial of Major War Criminals, 1948, vol. I, p. 219) .

أهتم الألمان بصورة كبيرة بالمناجم النَّرويجية التي أنتجت خامات مهمة للصناعة الألمانيَّة، ولاسيما صناعة الصهر، وصناعة المعادن التي خُصصت لصناعة الأسلحة العسكرية، وشملت المواد الخام المصدرة إلى ألمانيا العديد من الخامات، والمعادن، والسبائك الحديدية (The Scotsman, 1942, p. 2)، ومن أهم تلك الخامات النحاس، والحديد، والبيريت، والكبريت لصنع حامض الكبريتيك اللازم لصنع المتفجرات (Grimnes, Ole Kristian, 2022, P. 23) ، فضّلًا عن الألمنيوم الذي كان يُستعمل لصناعة الطائرات كونه معدن خفيف(Andersen, Ketil Gjølme, 2005, p. 396)

وسيطر الألمان على أهم منشأة حيوية في النَّرويج، وهي محطة الماء الثقيل في فيمورك (Vemork)، منطقة جبلية تقع في جنوب النَّرويج غرب العاصمة أوسلو على بعد (١٨٠ كم) تابعة لمقاطعة تليمارك، وهي المحطة الوحيدة في العالم آنذاك التي تنتج على نطاق تجاري المادة المعروفة باسم الماء الثقيل (اليورانيوم) لأنَّ الماء الثقيل كان العنصر الرئيسي في جهد ألمانيا السري لإنتاج قنبلة ذرية، وكانت المحطة في بداية الاحتلال تنتج (١٠ كغم) من الماء الثقيل شهريًا، ويحتاج الألمان لكمية من الماء الثقيل تصل إلى خمسة أطنان، أي إنتاج بمعدل (١٠٠ كغم) شهريًا من الماء الثقيل، وتسائل النَّرويجيون لغاية كم من الوقت تريد ألمانيا إنتاج (١٠٠ كغم) في الشهر؟، فلم يكن هناك تاريخ نهائي لحاجتها من الماء الثقيل، وتلقى النَّرويجيون إجابات مراوغة من لدن الألمان، وزار علماء ألمان موقع المحطة مرات عدة من أجل زيادة إنتاجها إلى (١٣٦٤ كغم) سنويًا، وكشفت نوايا الألمان من المخابرات البريطانية، وبالتعاون مع النَّرويجيين، ودمرت في السّابع والعشرين من شباط من عام ١٩٤٣ محطة الماء الثقيل، دون أنْ تحقق ألمانيا حلمها بتخصيب اليورانيوم لإنتاج القنبلة النووية (Petrow, Richard, 1974, pp. 138–142) .

وأصبحت النَّرويج محط اهتمام ألماني كبير، إذ أعلن هتلر في آب من عام ١٩٤١ قائلًا: "**يومًا ما ستكون النَّرويج مركزًا كهربائيًا لشمال أوروبا**"، لما تتمتع به من شلالات وأنهار، وتحقيقًا لتلك الغاية أُنشئت هيأة ألمانية نرويجية في كانون الأوّل من عام ١٩٤١ للإشراف على الطاقة الكهرومائيَّة في محطة تاين للطاقة الكهرومائيَّة، والتي تقع في منطقة أوردال في غرب النَّرويج لإنتاج طاقة قدرها (١٠) ملايين كيلو واط، وكذلك شمل تخطيط المشروع محطات كثيرة لتعزيز صناعة الألمنيوم، ونقل الجزء الأكبر من تلك الطاقة عن طريق الكابلات إلى ألمانيا، وكانت جزء من مشروع ألماني – نرويجي ضخم لإنتاج الطاقة(Claasen, Adam R. A., 2001, p. 141) .

نظرًا لما تمتلكه النَّرويج من معادن هامة في الصناعة الألمانية، ولاسيما المعادن الخفيفة التي تدخل في صناعة الطائرات قرر قائد القوة الجوية هيرمان غورينغ إنشاء معملًا لانتاج المعادن الخفيفة من أجل استعمال الطاقة الكهرومائية من شلالات النَّرويج(The Washington Post,., 1940, p. 3) ، ولزيادة إنتاج الألمنيوم في البلاد إلى (١٨٠) طن في عام ١٩٤٣، والقضاء على نقص الألمنيوم في صناعة الطائرات الألمانية، وبالتالي تمكنها من كسب الحرب ضد الحلفاء، عن طريق استغلال المعدن النَّرويجي، فضـلًا عن نقل خام (البوكسيت) من فرنسا، والمجر، وكرواتيا إلى النَّرويج، وكان برنامج المعادن الخفيفة أكبر مشروع صناعي لألمانيا النازية في أي من البلدان المحتلة لتطوير سلاح الجو الألماني، وتألفت تحالفات من شركات ألمانية، ونرويجية مثل شركة (NorskAluminiumwewke) المختصة بصناعة الألمنيوم، وشركة (Hydro Norsk) الضليعة في إنتاج النيتروجين بواسطة الطاقة الكهرومائية، وبعد أنْ أُنجز المشروع، وتم الاستعداد للإنتاج التجريبي، قامت الطائرات الأمريكية في الرّابع والعشرين من تموز من عام ١٩٤٣ بقصف المصنع، ودمرته بالكامل وخلفت (٥٥) قتيلًا ((Storeide, Nette H., 2014, p. 402) .

إذا كانت مصانع المعادن النَّرويجية جزءًا من الاقتصاد الألماني، فأنَّ الأسماك شكلت نصف وارداتها من النَّرويج بين عامي ١٩٤٣– ١٩٤٤، وكانت الصادرات النَّرويجية من الأسماك غاية في الأهمية بالنسبة لألمانيا لتعويض نقص البروتين من اللحوم، والمنتجات الزراعية الأخرى، التي تضاءلت بصورة كبيرة، وتلقت ألمانيا ما يقارب نسبته مائة في المائة من الأسماك المعلبة من النَّرويج، والتي كانت وجبات غذائية رئيسة للجنود الألمان، وطور الألمان صناعة الأسماك بتجميدها، والاستغناء عن الطرق التقليدية التي كان يتبعها النَّرويجيين طريقة الملح والتجفيف(Grimnes, Ole Kristian, 2022, P.113) .

أصبحت النَّرويج المصدر الرئيسي للأسماك لألمانيا، وعدت المنتجات السمكية أهم منتج تصديري إلى جانب المعادن، والخامات المختلفة، وكلاهما مثل (٣٠–٤٠%) من إجمالي الصادرات، وحددت أسعار معظم الصادرات ماعدا المنتجات السمكية، وطالبت السلطات الألمانية بارتفاع أسعار المنتجات السمكية لتشجيع الصيادين على زيادة مبيعاتهم إلى الجيش الألماني، وتصدير الفائض إلى ألمانيا، وأدى ذلك إلى اختلال في أسعار الأسماك بالنسبة للمواطن النَّرويجي الذي كان يحصل على الأسماك بأسعار أقل مما يدفعه الألمان، وخلق ذلك بدوره صعوبة لمديرية تحديد الأسعار النَّرويجية في السيطرة على الأسعار، وتحفيز الصيادين بأسعار منخفضة(Bohn, Robert, 2000, P. 276) .

على الرغم من أنَّ النَّرويج كانت المصدر الرئيسي للأسماك لألمانيا ألّا أنَّ صيد الأسماك إنخفض في السنوات الأخيرة من الحرب، إذ هبط من (١,٢) مليون طن سنويًا إلى (٠,٨) طن، وعند حساب مبيعات الأسماك غير المسجلة إلى الجيش الألماني، ومن خلال مبيعات السوق السوداء أرتفعت أسعار الأسماك كثيرًا وذلك لارتفاع أسعار الوقود المخصصة لسفن صيد الأسماك، وتوجه الصيادون إلى أعمال البناء والتشييد التي ارتفعت أرباحها، فضّلًا عن المخاطرة التي تلقاها الصيادون بسبب الألغام، أو هجمات الحلفاء، فاتجه أرباب السفن إلى تلك الأعمال وأدى بالتالي إلى ارتفاع أسعار الأسماك في الأسواق، وحاجة الألمان إلى خدمات النقل البحري، فجند كثير من قوارب الصيد الكبيرة كسفن شحن للاحتلال سواء طواعية، أو بالإكراه، وبالتي أدى إلى ارتفاع فاحش بأسعار الأسماك بسبب نقص المعروض، وزيادة طلب الجيش الألماني المتواجد في النَّرويج، فضّلًا عن الاستهلاك المحلي(Bergverkenes landssammenslutning, 1957, pp. 52–54).

حظرت الحكومة النَّرويجية قبل الحرب العالمية الثّانية أي زيادة في الأسعار، ولا يمكن زيادة مستوى الأرباح الإجمالية المقاسة بالكرونة النَّرويجية الثابتة، ولا بالقيمة النسبية، أو فرض أسعار غير مقبولة، وبعد الاحتلال الألماني تركت مسؤولية تفسير تلك المفاهيم للمحاكم التي تحدد مفهومها القانوني، ومن القرارات التي فرضتها المحكمة العليا في تشرين الأوّل من عام ١٩٤٠ للحد من ارتفاع مستوى الأسعار والتلاعب بها، ومن الأمثلة عن قرارات تلك المحكمة، إذ حُكم على تاجر جملة نرويجي بالسجن لمدة (٤٥) يوم، وغرامة قدرها (٣٠٠٠) كرونة لقيامه ببيع البطاطا للمستهلكين النَّرويجيين فوق الحد الأقصى للسعر لتغطية تكاليفه، وتحقيق ربحًا نسبيًا(Espeli, Harald, 2011, PP. 559–584) .

استعمل الألمان للتعاملات المالية عملة خاصة أطلقوا عليها اسم أوراق مكاتب، أو بنوك (Reichkreditkassenscheine) لدفع ثمن السلع، والخدمات للنَّرويجيين، والتي تتعارض مع العملة النَّرويجية، وافق البنك النَّرويجي بداية على ذلك النظام، وبعد مدة قصيرة رفض البنك التعامل مع عملة مفوضية الرايخ لكونها غير مدعومة اقتصاديًا، وما كان أمام البنك النَّرويجي إلّا وضع الأوراق النقدية النَّرويجية تحت تصرف الألمان، أو فقدان السيطرة على الشؤون المالية للبنك، وبالتالي أبقت سلطات الاحتلال على التعامل بالكرونة النَّرويجية، وربطها بالمارك الألماني بسعر صرف غير عادل (١ مارك = ٠,٦ كرونة) مما جعل الاقتصاد النَّرويجي لصالح ألمانيا(Trial of Major War Criminals, 1948, vol. I, p. 230).

أعطى البنك المركزي النَّرويجي السلطة الألمانية تفويضًا مطلقًا لسحب الأموال لسد نفقات الاحتلال، وتمويل الجيش الألماني، وأنشطة البناء الضخمة في جميع أنحاء البلاد، وطبق البنك

النَّرويجي الاستراتيجية العامة للمجلس الإداري المعين من سلطة الاحتلال، وكان من ضمن تعليمات المجلس إلى الشَّعب النَّرويجي: الحفاظ على الهدوء، والامتناع عن التخريب، وفسح المجال لعجلة الاقتصاد أنْ تدور من أجل تجنب السكان مشقة العيش(Espeli, Harald, 2011, PP. 559) ، وكان موقف البنك المركزي النَّرويجي متكيفًا مع المحتلين، ومتوافقًا مع الاتفاقيات الدولية على وفق إتفاقية لاهاي، واحترام قوانين وأعراف الحرب البرية والبحرية، وعلى البلدان المحتلة أنْ تدفع النفقات مقابل إدارة البلاد، وإعالة قوات الاحتلال(Scherner, Jonas, 2015, PP. 43–46) .

وبدأت القوات العسكرية الألمانية بسحب أموال بكميات كبيرة من البنوك النَّرويجية، ليس فقط لدفع رواتب الجنود وأعاشتهم، وإنَّما من أجل برنامج البناء الألماني لأنَّ القوات المسلحة كانت تملك تفويضًا من هتلر، ولاسيما ما يرتبط ببرنامج التوسع العسكري، وعمليات البناء، والتحصينات العسكرية، إذ بلغت ميزانية النَّرويج أثناء الاحتلال نحو (٧١٤) مليون كرونة، وسحب الألمان من البنك النَّرويجي أكثر من ذلك المبلغ، مما سبب قلقًا وخوفًا كبيرين لدى مديري البنوك، والخبراء الاقتصاديين، ومفوضية الرايخ، من تضخم سريع، وعقدت كثير من الاجتماعات في كل من النَّرويج، وألمانيا، فضلًا عن ممثلين من الجيش الألماني، ووزارة المالية الألمانية، ووزارة الاقتصاد، وبنك الرايخ الألماني، وحاول الخبراء حساب مقدار تكاليف الاحتلال التي يمكن أنْ يتحملها الاقتصاد النَّرويجي، وأقترح (٥٠٠) مليون كرونة سنويًا، ولكن لم تلتزم مفوضية الرايخ بذلك المبلغ، واستمرت بسحب الأموال شهريًا(Grimnes, Ole Kristian, 2022, P.117) .

ثالثًا: تحويل البنيَّة التحتيَّة النَّرويجية لخدمة المجهود الحربيّ الألمانيّ.

سعت السلطات الألمانية بكل الطرق لاستغلال اقتصاد النذَرويج إلى أقصى حد ممكن، وكان من أولى أولويات سلطة الاحتلال توافر ثكنات لإيواء الأعداد الكبيرة من الجنود الألمان، فضلًا عن برنامج البناء تحت الإدارة الألمانية، والعمل في الغالب من الشركات النَّرويجية، والعمال النَّرويجيين، إذ كان هناك نحو (٥٨٠٠٠) عامل نرويجي يعملون لصالح الألمان موزعين (١٥٠٠٠) للجيش، و(٦٠٠٠) للبحرية، و(٢٠,٠٠٠) للقوات الجوية، فضلًا عن (١٧٠٠٠) يعملون في مواقع البناء لمفوضية الرايخ، فكانت مرحلة انتعاش اقتصادي لأصحاب الشركات وقطاع البناء، ولاسيما تجار الأخشاب لتوافر مصادر الأخشاب من الغابات الكثيفة، وكان تجار الأخشاب القطاع الوحيد من بين القطاعات الأخرى التي أنتجت في الاحتلال أكثر بكثير مما كانت عليه قبل سنوات الحرب، فصنعوا آلاف المواقد للمخيمات الجديدة، وازدهرت صناعة الأثاث، وتزويد الثكنات العسكرية باحتياجاتها من تلك الأثاث(Grimnes, Ole Kristian, 2022, P.113) .

إحتاجت السلطات الألمانية أنشاء شبكة طرق، ومواصلات سكك حديدية في مناطق شمال وجنوب النَّرويج، فضّلًا عن التحصينات العسكرية على طول الساحل النَّرويجي، والذي لا يتطلب ثكنات فحسب، بل يحتاج إلى كميات هائلة من مواد البناء لمواقع عسكرية كمواقع المدافع، والمخابئ، والخنادق، والأسلاك الشائكة للجيش، والقوات البحرية والجوية، وبناء قواعد للغواصات، ومرافق الموانئ، وأحواض بناء السفن التي استعملها الألمان لبناء السفن وإصلاحها، وإحتاج البرنامج الألماني للبناء، والتشييد إلى التمويل، ومواد بناء، والى عمالة، فتحملت النَّرويج في السنة الأولى من الاحتلال ضغوط اقتصادية كبيرة، وكان الضغط أقوى بعد غارات الحلفاء عام ١٩٤١، وكان لا بُد من زيادة التمويل من ألمانيا؛ كون الاقتصاد النَّرويجي لا يحتمل كل تلك الضغوطات المالية (Beton und Tiefbau Mast Aktiengesellschaft, 1955, p. 117).

كلف هتلر الشركات الألمانية في أيلول من عام ١٩٤١ بمد خط سكة حديد إلى بيتسامو(Petsamo)، وهي منطقة تقع شمال فنلندا بين النَّرويج، والاتحاد السوفيتي سابقًا؛ لربط شمال فنلندا بميناء بيتسامو على بحر بارنتس لنقل المعادن المستخرجة من تلك المنطقة، ولأهمية المنطقة من الناحية العسكرية، إذ تعد منفذًا بحريًا خاليًا من الجليد لاستمرار الإمدادات الألمانية حتى في فصل الشتاء، وبعد فحص المنطقة بالطيران وجدت الشركات الألمانية صعوبة تنفيذ ذلك المشروع؛ كونه من المشاريع طويلة الأمد إلى ما بعد الحرب، ويحتاج ميزانية ضخمة، مما يؤثر سلبًا في استقرار النَّرويج، وبعد أنْ قدمت الشركات وجهات النظر لهتلر أسقط المشروع من حساباته (Andersen, Steen, 2011, p. 210).

جذب تربوفين انتباه هتلر بعد فشل مشروع سكة حديد فنلندا إلى خط يربط كيركينيس(Kirkenes)، وبيتسامو، والتي تبعد عن أوسلو نحو (٢٥٠٠ كم)، وكان جزء من الجهود الألمانية لتعزيز الوصول إلى الموارد الطبيعية، وتأمين طرق إمداد استراتيجية في الشمال، وكان من أكثر المشاريع إثارة في النَّرويج المحتلة؛ لأنَّ شبكة السكك الحديدية النَّرويجية إنتهت على بعد بضعة كيلومترات من تروندهايم، فإنَّ تمديدها إلى بلدة كيركينيس تقطع مسافة أكثر من (١٢٠٠ كم) في منطقة شبه قطبية، وأرض جبلية، ومستنقعات، فكانت فكرة مد سكك الحديد إلى تلك المنطقة من القوات العسكرية(Bohn, Robert, 2000, PP.363-365) .

ومن مزايا ذلك الخط الجمع بين الاعتبارات الاستراتيجية، وهي تسهيل وزيادة حركة القوات الألمانية، واقتصادية للوصول إلى الموارد الطبيعية في شمال أوروبا، وهو ضمن خطة مقترحة سكة حديد من أوسلو إلى مورمانسك، وحتى سانت بطرسبورغ (Andersen, Steen, 2011, p. 207)، واقترح تربوفين

توسيع السكة لتصل إلى نارفيك باستثناء المنطقة الجبلية الوعرة بين نارفيك، ونوردريسه(Nordreisa) من المشروع، ونقل القوات العسكرية والإمدادات في تلك المنطقة من نوردريسه عبر البحر إلى كيركينيس، ووضعت لذلك المشروع مدة زمنية في غضون عامين، واقتنع هتلر في تنفيذه، وأمرهتلر بتوسيع سكة الحديد بمسار أحادي الجانب من فاوسكي (Fauske)، والتي عدت نقطة إنطلاق عبر نارفيك إلى كيركينيس، والتي مثلت نقطة استراتيجية لخامات النيكل المهمة لألمانيا المستخرجة من مناجم كولا الفنلندية، وتولت شركة بناء، وتشغيل السكك الحديدية المحدودة الألمانية، مع شركات أخرى، مهمة تنفيذ المشروع الضخم (The Scotsman, 1942, p. 2) ، وتعهدت مفوضية الرايخ في النَّرويج أنْ توفر جميع الإمكانيات اللازمة لتنفيذ المشروع، وتم إرسال فرقة من (١٦٩) طوبوغرافيًا في الثّاني من أيار من عام ١٩٤٢ للقيام بالمسح الخطي، ورافق الطوبوغرافين مجموعة من المختصين، وأساتذة الجامعات الهندسية والتقنية من فيينا، وبرون، ودانزيج، وتوفرت جميع الإمكانيات اللوجستية من الآت، والمعدات، وقوة العمل، وأرسلت القيادة العسكرية العليا للنرويج نحو (١٠٠,٠٠٠) أسير حرب سوفيتي للعمل في مشاريع البناء الألمانية في النَّرويج

. (Daub Walter, 1942, P. 15)

وقامت الشركات المكلفة ببناء السكك الحديدية بجولة إلى شمال النَّرويج في الأسبوعين الأولين من حزيران من عام ١٩٤٢ لمناقشة المشروع على أرض الواقع حتى تحدد تكلفته، ومدى كمية الدعم اللوجستي لإنجاز ذلك المشروع، إذ كان طول الخط بين فوسكي وكيركينيس نحو (١٢٠٠ كم) بما في ذلك (٩٠ كم) من الأنفاق، وتتطلب حفر الأنفاق وحدها نقل نحو (٣) ملايين متر مكعب من الصخور، ونقل (١٧١,٢٠٠,٠٠٠) متر مكعب من الأخشاب إلى شمال النَّرويج، وأيدي عاملة تقدر بـ(١,٧) مليون، ويكون الخط بأكمله شمال الدائرة القطبية الشمالية، وعُدَّ مشروع سكة حديد فاوسكي إلى كيركينيس مهمة كبيرة، من الصعب تحقيقها في وقت السلم، فكيف إذا كان في وقت الحرب، لذا كانت هناك شكوك في إنجاز ذلك المشروع بنجاح في الوقت المحدد(Bilfinger Archive, 1942, p. 31).

ونقلت آلاف الأطنان من معدات بناء السكك الحديدية إلى الشمال في شباط عام ١٩٤٣، وبعد هزيمة ألمانيا في ستالينغراد في الثّاني من شباط من عام ١٩٤٣ حاولت القيادات العسكرية إقناع هتلر بالتخلي عن المشروع، والتي عدت واحدة من أكبر الاختناقات في اقتصاد البلد المحتل، وقدر مهندسو السكك الحديدية في القوات العسكرية في عام ١٩٤٣ أنَّ بناء السكك قد يستغرق تسع سنوات للوصول إلى نارفيك، ورأى القادة العسكريين أنَّ السكك الحديدية مضيعة للوقت، وتخصيص أموال طائلة لها على حساب مشاريع البنى العسكرية الأخرى في النَّرويج أثر على المجهود الحربي، ولكن هتلر أمر في آذار

من عام ١٩٤٤ بإرسال نحو (٤٠٠٠) عامل ألماني بين مهندس وفني و(١٥٠٠٠) أسير حرب سوفيتي لضمان إنتهاء العمل وبناء السكة في الوقت المحدد، وحسب رأيه فأنَّ وصول السكك الحديدية إلى نارفيك يؤمن وصول ألمانيا إلى خام الحديد السويدي، ويزيد من كمية الشحن، ولكن مشروع السكك الحديدية حتى نهاية الحرب لم يكتمل بناءه، ولم يحقق هتلر ما كان قد خطط له رغم الأموال التي خصصت له على حساب بناء المشاريع العسكرية، والإمكانيات التي بُذلت من أجله سواء أكانت بشرية، أو معدات(Andersen, Steen, 2011, p. 215).

شيدت في المدة من عامي ١٩٤٢- ١٩٤٤ أكثر من (٢٠٠٠) مبنًا عسكريًا، فضّلًا عن بناء المواضع المحصنة لبطاريات الطوربيدات، ومواقع المدافع على طول الساحل النَّرويجي الممتد لمسافة طويلة، ولاسيما في الجزء الجنوبي من البلاد، وكذلك تم صب أكثر من (٥٥٥,٠٠٠) مترًا مكعبًا من الخرسانة حتى نهاية عام ١٩٤٤، وكان تحصين الساحل النَّرويجي أهم مشروع سواء من الناحية المالية، أو من حيث العمالة المستعملة(Andersen, Steen, 2011, p. 216) .

وشملت برامج تحصينات الحرب في النَّرويج بناء الطرق، والأنفاق، والأرصفة البحرية، ومهابط الطائرات، من أجل الوصول إلى المناطق النائية في شمال النَّرويج، وتأمين الحصول على الموارد، ولاسيما خام الحديد السويدي، ولكن بعد منتصف عام ١٩٤٤ حدثت مشكلة نقص الوقود، والتي أجبرت القوات العسكرية على إيقاف توريد الإسمنت إلى مواقع البناء في الثلاثين من أيلول من عام ١٩٤٤ في النَّرويج، الأمر الذي أدى إلى توقف أغلب الأعمال، ومد السكك الحديدية، والطرق الأخرى، وانحصرت الأعمال بالتحصينات العسكرية المحددة (Militärgeschichtliches Forschungsamt, 2015, p. 11) .

كان بناء التحصينات العسكرية سواء على الساحل النَّرويجي، أو في المناطق الداخلية المحتلة، مشابه إلى حدٍ بعيد ببناء السكك الحديدية من ناحية الجدوى الاقتصادية، إذ ثبت أنَّ تلك التحصينات عندما اكتملت أصبحت غير صالحة للاستعمال، أو بحاجة إلى إصلاح؛ بسبب تطور مستجدات الحرب وخبراتها، فضّلًا عن كل جنرال، أو أدميرال، جديد جاء إلى النَّرويج لديه وجهات نظر متباينة تختلف عن سابقه، فإمّا أنْ يقوم بإصلاحها، أو بنائها من جديد(Bohn, Robert, 2000, PP.345)

رابعًا: الآثار الاقتصاديَّة للاحتلال الألمانيّ على النَّرويج.

سعت السلطات الألمانيَّة منذ الأيام الأولى لاحتلال النَّرويج إلى إرساء الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في أسرع وقت ممكن، واستلزم ذلك تعاونًا وثيقًا مع المجلس الإداري المعين في الخامس

عشر من نيسان من عام ١٩٤٠، الذي طالب المجتمع النَّرويجي بضبط النّفس، والمساهمة باستقرار العمل، والنّشاط الاقتصادي، وفي اليوم نفسه أوضح الإعلان لسكان منطقة أوسلو الذي وقعته العديد من النخب المهنيَّة حثت من خلاله الناس على التوقف عن أي نوع من الأعمال التي يمكن اعتبارها تخريبًا، وتدميرًا من قبل القوات الألمانية(Didriksen, J., 1987, p. 164) .

حاول المجلس الإداري الحد من إنتشار البطالة، وإعادة تأسيس اقتصاد فعال بتعاون اقتصادي واسع النطاق مع الألمان، واتخذ صورًا مختلفة من الدعم للقوات الألمانية، فأصدر أوّل قرار اقتصادي مهم في الثّالث والعشرين من نيسان من عام ١٩٤٠، وتضمن تعليمات إلى البنك المركزي النَّرويجي لمنح الجيش الألماني شيكًا على بياض لتمويل قواتهم العسكرية، وبناء المشاريع الاستراتيجية، وبلغت عمليات السحب الألمانية من البنك النَّرويجي حتى أيار من عام ١٩٤٥ مبلغًا إجماليًا قدره (١١٣٤١) مليار كرونة نرويجية، والذي يساوي (٢,٤٨٣,٠٠٠,٠٠٠) دولار، وحقق التعاون الاقتصادي النَّرويجي مع الألمان نجاحًا كبيرًا (The Scandinavian American, 1945, p. 3)في إنعاش الاقتصاد النَّرويجي، وبحلول نهاية عام ١٩٤٠ كانت البطالة أقل من مستوى أواخر الثلاثينيات، إذ بلغت نسبة البطالة في أواخر الثلاثينيات (٢٠%)، وأشارت التقديرات إلى إنخفاض نسبة البطالة بين عامي ١٩٤١-١٩٤٢ إلى (٥%)، وأدى زيادة الطلب الألماني للسلع، والخدمات النَّرويجية، ولاسيما في مجال التَّشييد والبناء إلى خلق اقتصاد منتعش، والقضاء بنسبة كبيرة على البطالة، وسجل عدد العاملين النَّرويجيين في مشاريع البناء، والتَّشييد في تموز من عام ١٩٤١ بين (١٥٠,٠٠٠)، و(١٧٥,٠٠٠)، والذين مثلوا (١٥%) من القوى العاملة، فكانت ذروة العمل والنشاط من أيلول ١٩٤٠ إلى تشرين الأوّل من عام ١٩٤٤، ماعدا أشهر الشِّتاء قارسة البرودة، التي تنخفض فيها قوة العمل (Grytten, O.H., 1992, p. 272)

ومن المؤشرات على التأثير الاقتصادي للاحتلال قصير الأجل إنخفاض عدد الحاصلين على الإغاثة الاجتماعية (الفقراء) من القطاع العام، ففي عام ١٩٤٠ زادت الإغاثة بشكل كبير إلى ما يقرب من (١٤٠,٠٠٠)، بسبب أضرار الحرب، والجمود الاقتصادي، وانخفض العدد في عام ١٩٤٢ إلى (٦٣٠٠٠) شخص وأسرة، شَهِدَتْ النَّرويج ثقل كبير في نظام تمويل الحرب، إذ اختلف عن البلدان الأخرى التي احتلتها ألمانيا، فضّلًا عن المدفوعات المباشرة كان هناك نظام المقاصةالذي استعملته ألمانيا، وإذا ما قارنا مدفوعات الاحتلال بالتقديرات التقريبية للناتج المحلي الإجمالي، فأنَّ عبء مدفوعات الاحتلال على الاقتصاد النَّرويجي مستقرًا إلى حدٍ ما، ربما حوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي كل عام من الاحتلال، وعكس ذلك العبء المالي الثقيل قوة احتلال مثلت في المتوسط حوالي (١٠%)، أو أكثر من السكان النَّرويجيين، وكان في ذلك الوقت عدد سكان النَّرويج لا يتجاوز الثلاثة ملايين مع بناء

ونشاط عسكري هائل، الذي زاد بعد غارات الحلفاء على النَّرويج عام ١٩٤١ لتحصين الساحل النَّرويجي، والثكنات العسكرية(Kjeldstadli, S., 1959, pp. 31–32) .

أُجبرت تلك الغارات، وأعمال التَّشييد، على جلب أكثر من (١٠٠,٠٠٠) أسير حرب إلى البلاد، فضلًا عن أشكال أُخرى من العمل القسري، والطوعي، مما زاد من القوى العاملة بما يصل إلى أكثر من (١٤٠,٠٠٠) شخص، والتي مارست بدورها ضغوط اقتصادية، وكانت النَّرويج البلد الوحيد من البلدان المحتلة الذي لديه فائض في حسابات المقاصة مع ألمانيا، فكانت ألمانيا تُصدر الفحم، والحبوب، والسلع الحيوية للاقتصاد النَّرويجي، والذي أدى إلى منع حدوث مجاعة في النَّرويج، وعندما إنهارت الصادرات النَّرويجية إلى ألمانيا قامت الأخيرة بأرسال كميات كبيرة من البضائع إلى النَّرويج خارج نظام المقاصة غير المسجلة كواردات، واستعملت في أنشطة بناء القوات العسكرية، وبالتالي شَهِدت النَّرويج زيادة في الواردات من ألمانيا أثناء الاحتلال (Kroener, B.R., Müller, R.-D., & Umbreit, H., 2003, P. 223).

شكلت عمليات السحب للاحتلال من البنك المركزي النَّرويجي تكلفة كبيرة، وبلغت قيمة المصادرات، والاحتياجات الألمانية دون تعويض مناسب من الألمان، ما بين (١,٨ إلى ٢) مليار كرونة نرويجية في الأسعار الحالية، أمّا الأضرار التي لُحقت بالمباني الخاصة، والعامة، والممتلكات التي استولت عليها الجيوش الألمانيَّة، فبلغت (٢,٥) مليار كرونة نرويجية (Stortingsforhandlingene, 1957, p. 24).

فقدت النَّرويج في الحرب نصف أسطولها التجاري، ولاسيما السفن التي كانت خاضعة للسيطرة الألمانية؛ بسبب هجمات الحلفاء، وبلغت خسائر الأسطول النَّرويج نحو (١,٦) مليار كرونة نرويجية، ولم يتم تضمين خسائر الحرب المتعلقة بالأسطول النَّرويجي في التقديرات التي أجرتها هيأة الإحصاء النَّرويجية في عامي (١٩٤٥-١٩٤٦) لأنَّ الأسطول النَّرويجي كان تحت سيطرة الحلفاء لأثبات طلب تعويض ألمانيا للنرويج، وكان العنصر الأكبر والأكثر جدلًا في تلك التقديرات خسائر ما يمسى رأس المال الحقيقي من معدات، ومباني، وأدوات، أسهمت في العملية الإنتاجية، وشملت كل شيء من أضرار الحرب المباشرة، وكذلك انخفاض مخزونات النَّرويج من خامات الموارد الطبيعية (Hodne, F., & Grytten, O.H., 1992, p. 172).

سعت سلطات الاحتلال من أجل تمويل مشاريعها إلى زيادة الضَّرائب، وإصلاح النظام الضَّريبي، على الرغم من أنَّه لم يتم إجراء أي تغيرات هامة على قوانين الضَّرائب أثناء الاحتلال، إلّا أنَّه معدلات الضَّرائب والحصول عليها هي التي شهدت تغيرات جوهريَّة في الاحتلال، فارتفعت معدلات الضَّرائب

بصورة كبيرة، وتمت زيادة ضريبة المبيعات من (٢ إلى ١٠%)، وتضاعفت ضريبة الشَّركات تقريبًا لتقترب من (٥٠%) من صافي الدخل الخاضع للضريبة، وارتفعت معدلات الضريبة التَّصاعدية على الدّخل الشَّخصي الخاضع للضريبة، والتي تراوحت بين (٠,٦%) لثروة خاضعة للضريبة مقدارها (٢٠٠,٠٠٠) كرونة نرويجية و(٣,٦%) من ثروة تزيد عن (٣٠) مليون كرونة نرويجية (Hans Otto, et al., 2016, p. 267) .

وألزمت جميع المواطنين النَّرويجيين البالغين بإبلاغ سلطات الضرائب عن الدخل الإجمالي السنوي للفرد، وأمّا المواطنين النَّرويجيين العاملين في الشركات الألمانيَّة لا يخضعون لضريبة الدخل، فضلًا عن عدم وجود قدرة لدى هيأة الضرائب للكشف عن التهرب الضَّريبي، ولاسيما لموظفي الشَّركات الألمانيَّة في النَّرويج، وتم إعفاء الشَّركات الألمانيَّة العاملة في النَّرويج من الضرائب النَّرويجية أثناء الاحتلال، وحاولت هيأة الضرائب النَّرويجية جعل الشَّركات الألمانيَّة في النَّرويج عرضة للضرائب في حالة الشِّراء فقط بنسبة (١٠%)، وعندما زادت من نشاط عملها في صناعة البناء والتَّشييد لم تؤدي تلك الشَّركات أي دفع ضريبي(Hans Otto, et al., 2016, p. 262) .

الخاتمة:

استغلت النَّرويج اقتصاديًا، فسيطرت على مواردها الطبيعية لدعم مجهودها الحربي، لذا لم تكن النَّرويج هدف ألمانيا الأيديولوجي البحت، وإنَّما لتأمين مواردها، وطرقها البحرية، واستغلالها اقتصاديًا، وصرفت الأموال الطائلة في بناء البنية التحتيَّة النَّرويجية؛ لأغراضها العسكرية والاقتصادية، وتعاملت ألمانيا مع النَّرويج في سياسة اختلفت عن جميع الدول التي احتلتها؛ كون ما تتمتع به النَّرويج من موقع استراتيجي يعطي ألمانيا صلاحية التَّحكم في الطرق البحرية سواء إلى المحيط الأطلسي أو بحر الشمال، لذا سعت ألمانيا إلى إطلاق عملية بناء وتشييد بدأتها بتوسيع رقعة مواصلاتها في النَّرويج إلى أقصى القطب الشمالي، وتحصين الساحل النَّرويجي المترامي الأطراف، وعملت على بناء مخابئ، ومواضع لقواتها الحربيَّة، فضلًا عن إقامة المصانع العسكريَّة لخدمة وتطوير قواتها العسكرية، واستثمار مقومات قيام الصناعة في النَّرويج، ومصادر الطاقة، ولا سيما الطاقة الكهرومائيَّة.

قائمة المصادر:

اولا: الوثائق غير المنشورة

1- Bilfinger Archive, A 2797–1, Report on the line inspection for the railway project: Fauske– Narvik – Kirkenes, 15.6.42, fol,1942.

ثانيا: الوثائق المنشورة

1- Statistisk Sentrabyrå, Statistiske oversikter 1948, Oslo: SSB, 1949.
2- Stortingsforhandlingene (Parliamentary Records, PR), St.meld.nr.55,Oslo, 1957.
3- Trial of Major War Criminals Nuremberg, Germany The United States Government, Vol. I. 1948.

ثالثا: الكتب الاجنبية

1- Andersen Ketil Gjølme, Flaggskip i fremmed eie. Norsk Hydro 1905–1945, Oslo: Pax, 2005.
2- Bergverkenes landssammenslutning, Bergverkenes landssammenslutning gjennom 50 ar 1907–1957, Oslo, 1957.
3- Beton und Tiefbau Mast Aktiengesellschaft. Von einem, der auszog das Bauen zu lernen: 50 Jahre, Berlin:, 1955.
4- Claasen Adam R. A., Hitler's Northern War The Luftwaffe's Ill-Fated Campaign, 1940-1945, by the University Press of Kansas, 2001.
5- Daub Walter. OT-Verträge. Vertragsrecht der Organisation Todt, Stand 30. Juni 1942. Wiesbaden: Schellenberg'sche Buchdruckerei, 1942.
6- Didriksen, J, Industrien under hakekorset. Oslo: Universitetsforlaget, 1987.
7- Grimnes Ole Kristian 'Norway IN The Second World War Politics ، Society ،And Conflict' New York, 2022.
8- Hans Otto and Others, Collaboration in Nazi-Occupied Europe Norway in Context,London,2016.
9- Hauge, Eiliv Odde and Vera Hartmann. Flight from Dakar. Translated by F.H. Lyon.New York: E.P. Dutton, 1954.
10- Hein Klemann and Sergei Kudryashov, Occupied economies. An economic history of Nazi-occupied Europe, 1939–1945, London: Berg, 2012.
11- Hjeltnes, G., Hverdagsliv. Oslo: Aschehoug Forlag, 1986.

12- Hodne, F. and O.H. Grytten. Norsk økonomi 1900-1990. Oslo: Tano, 1992.
13- Jonas Scherner, The Institutional Architecture of Financing German Exploitation: Principles,Conflicts, and Results, in Paying for Hitler's War: The Consequences of Nazi Hegemony for Europe, (New York: Cambridge University Press, 2015.
14- Kjeldstadli, S. Hjemmestyrkene. Hovedtrekkene av den militære motstanden under okkupasjonen. Oslo: Aschehoug, 1959.
15- Kroener, B.R., R.-D. Müller, and H. Umbreit, eds., Germany and the Second World War Volume V/II: Organization and Mobilization in the German Sphere of Power: Wartime Administration, Economy, and Manpower Resources 1942-1944/5, Oxford: Clarendon Press, 2003.
16- Militärgeschichtliches Forschungsamt, Germany and the Second World War, V/II, Oxford: Clarendon Press, 2015.
17- Pearson Robert,Gold Run The Rescue of Norways Gold Bullion From The Nazis,April 1949,Britain,London,2015.
18- Petrow Richard , he Invasion and Occupation of Denmark and NorwayApril 1940 -May 1945. New York 1974.
19- Robert Bohn,Reichskommissariat Norwegen Nationalsozialistische Neuordnung und Kriegswirtschaft, München, 2000.
20- Storeide Nette H., Norske Krigsprofi tører. Nazi-Tysklands velvillige medløpere, Oslo: Gyldendal, 2014.
21- Thomas Kingston Derry, Tore Gjelsvik, Norwegian Resistance, 1940-1945, trans.. London: C. Hurst & Company, 1979.
22- Udgaard Nils Morten, Great Power Politics and Norwegian Foreign Policy: A study of Norway's Foreign Relations November 1940- February 1948 Oslo: Unversitetsforlaget, 1973.

رابعا: البحوث المنشورة

1- Andersen, Steen. Between Imperative and Risk. The Case of Christiani & Nielsen's Market Entry in Norway 1941–1945. Scandinavian Economic History Review 59, no. 1, 2011.
2- Grytten, O.H., Arbeidsledighetens omfang i Norge i mellomkrigstiden, Historisk Tidsskrift .VOl.71,1992.
3- Harald Espeli, Det gavner ingenting a gjøre store vanskeligheter i sma saker. Dette er ikke storesaker. Norges Bank, Administrasjonsrådet og etableringen av okkupasjonskontoen i 1940,Historisk Tidsskrift vol. 190, 2011.

خامسا: الصحف:

1- The Washincton Post,No.23,332,May 3,1940.
2- The Washington Post,No.23,336,May 7,1940.
3- The Scotsman,No.30,858,April 22,1942.
4- The Scotsman,No 31,045.November 26,1942.
5- The Scandinvin American,Volume,1 August,1945.